

حدود تطبيق القانون العام للمسؤولية الإدارية في السلطة التنفيذية. إن النظرية العامة لمسؤولية السلطة العامة التي وضعها الفقه الإداري تنطبق، على جميع الأنشطة الإدارية، ومع ذلك، نجد هناك العديد من الاستثناءات، ناتجة إما عن النصوص القانونية أو عن الأحكام أ. 1- نظرية أعمال الحكومة تستبعد كلاً من المسؤولية و مراقبة الشرعية. ومع ذلك، فإن رقم 306، فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية، يمكن أن تمهد في حالة حدوث ضرر غير عادي، على أساس مساواة الجميع أمام الرسوم العامة. بموجب نص السنة الخامسة المتعلق بمختلف طرق الإرسال، باستثناء أمام المحاكم، عندما يقوم المستخدمون بإكمال بعض الإجراءات الشكلية (المراسلات المسجلة أو ذات القيمة المعلنة). لأنشطتها الأخرى بخلاف نقل المراسلات، كانت إدارة البريد تخضع لقانون القضاء العادي. إذا P. T.T. المسؤولية الإدارية. ولكن، حتى بالنسبة للنقل، لكن قانون 2 يوليو 1990، قام باستبدال إدارة شركة احتفظ القانون، باستثناء الاستثناءات التي يتضمنها (بالإرسال المسجلة أو القيمة المعلنة)، فإن القاضي هو الذي سيحدد قواعد المسؤولية في مجالات أخرى لأنشطة الخدمتين. مثل الأشخاص المعنوية للقانون الخاص. حسب الحالات التالية: 2- للأضرار المنسوبة إلى الخدمات الصناعية والتجارية 3- عن الأضرار الناجمة عن اعتداء 4- عن الأضرار الناجمة عن مركبة إدارية ج. أنظمة المسؤولية الخاصة: في حالات معينة، الأحدث عهداً، وسنطلي حول هذه الأنظمة بعض المؤشرات العامة؛ اثنين منها بشكل أكثر تحديداً، لأهميتهما العملية: 1- نطاق التطبيق. وتعتمد هذه الأنظمة على: المصابين أو الذين يعانون من المرض أثناء الخدمة)؛ - إما على الوضع القانوني لمسبب الضرر (مسؤولية أعضاء التعليم العام)؛ والإصابة الجسدية الناجمة عن جريمة جنائية لم يتم العثور على مرتكبها أو أنها غير محلولة (القانون الصادر في 3 يناير 1977 المعدل، الكامل أو الحد الأقصى)، 9 سبتمبر 1986)، عن طريق عمليات نقل الدم التي تؤدي إلى التلوث بفيروس الإيدز (ل. ولكن، يمكن للضحايا، إحالة الأمر إلى القاضي على أساس القانون العام للمسؤولية المدنية. المسؤولية لا تقوم عموماً على الخطأ، بل على المخاطر (معاشات العجز، الأضرار التي تسببها المؤسسات العاملة في الدفاع الوطني، التطعيمات الإجبارية (ل. 1 يوليو 1964)، والتي رفض القضاء تعويضها على أساس أو على أساس المساواة بين الجميع أمام التهم العامة (المصادرة، وأضرار الحرب) ب- التعويض. ليس على أساس الضرر الفعلي، بل وفق القواعد التي تحددها النصوص (معاشات العجز، التأميم)، ج) الكفاءة. هي في بعض الأحيان قضائية (مسؤولية أعضاء التعليم العام، المسؤولية عن وأحياناً إدارية؛ وفي هذه الحالة، يقع أحياناً تحت اختصاصات قضائية خاصة (سلطات معاشات التقاعد، 3° الأنظمة الخاصة ومسؤولية القانون العام. ومن حيث المبدأ، فإن وجود نظام المسؤولية الخاصة يستبعد تطبيق القانون العام. يعرض الموظف المصاب أثناء الخدمة بنسبة ثابتة من راتب العجز الذي تنسبه إليه النصوص: كون الإصابة ناجمة عن خطأ في الخدمة لا يخوله الحصول على تعويض إضافي على أساس القانون. فإن الأنظمة الخاصة، مثل جميع الاستثناءات، تخضع لتفسير صارم. ويستعيد الموظف أثناء الخدمة، إذا كانت الإصابة تعزى إلى جهة اعتبارية غير الجهة التي ينتمي إليها والتي تدفع له معاش العجز، تعويض يساوي الفرق بين المعاش والمبلغ الفعلي للضرر الذي لحق به. 4- نظام المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن أعمال الشغب هذا النظام، الذي كان يعتمد في البداية على فكرة المسؤولية المشتركة لسكان الجماعة عن الاضطرابات المرتكبة على أراضيها، وقد أحدث قانون 7 يناير/كانون وأعاد قرار 9 يناير 1986 (المادة 27) في القانون العام أ- كانت الفرضية المستهدفة هي تلك التي ارتكبت فيها جرائم أو جنح، الشرطة من منعمهم، مهما كان السبب، أو أذى جسدي. ب- يحق للضحية في هذه الحالة الحصول على التعويض، دون الحاجة إلى إثبات الخطأ، على أساس فكرة المخاطر الاجتماعية. ج) تقليدياً، يجب طلب التعويض عن الضرر من الجماعة. إلا أن القيمة التعويضية يتم توزيعها بينها وبين الدولة، بنسبة تختلف باختلاف الظروف. وهذا هو الحل الذي اقره قانون 7 يناير 1983 (المادة 92): وأصبحت المسؤولية الآن على عاتق الدولة. الاضطراب. د) لم يعدل الإصلاح الولاية القضائية السابقة (ه) يطبق هذا النظام، من حيث الجوهر والاختصاص القضائي، دون الحاجة إلى التمييز، أو الشرطة المسؤولة عن قمع أعمالهم، كان يتمتع بوضع طرف ثالث أو متظاهر. وضع مجلس الدولة، الدولة هي إجمالية، 5- نظام المسؤولية عن الأضرار التي لحقت بطلاب التعليم العام أو بسبب عدم إشراف أ- في البداية، كان المعلمون، مسؤولين عن الأضرار التي يسببها طلابهم، ولا يمكنهم تبرئة أنفسهم إلا من خلال إثبات عدم وجود خطأ تم إنشاء نظام أكثر ملاءمة (قوانين 20 يوليو 1889 و 5 أبريل 1937). المعلمين في المؤسسات الخاصة المتعاقد عليها. ب- الفرضية المستهدفة هي أنه عندما يكون الضرر ناجماً عن عدم إشراف المعلم على الطلاب، أثناء أو حتى خارج العمل المدرسي (الأنشطة الترفيهية الموجهة، المحيطة بالمدرسة أو ما بعد المدرسة). د- للدولة حق الرجوع إلى الأطراف الثالثة المسؤولة عن الضرر، الشخصي